ترأس اجتماعاً مغلقاً ضم عدداً كبيراً من النواب والوزراء لبحث المستجدات الإقليمية

الغانم : تحية تقدير واعتزاز لقواتنا المسلحة ولصقور الجو في أداء واجبهم الوطني

■ استمعنا لعرض من كبار قادة القوات حول التطورات العسكرية المتعلقة باليمن

حديث بين رئيس مجلس الأمة والشيخ صباح الخالد

ترحيب نيابي بالسلطة التنفيذية (تصوير: صالح محمد)

■ المجتمعون أكدوا على أهمية العمل على تحصين الجبهة الداخلية والتكاتف الوطني سياسياً ومجتمعياً

■ الوقوف صفاً واحداً خلف توجيهات صاحب السمو المتعلقة بصون مصالح الكويت العليا

كتب: مصطفى كامل

ترأس رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم امس اجتماعا مغلقا جمع عدد كبير من اعضاء مجلس الامة بحضور عدد من الوزراء تم فيه بحث آخر المستجدات الاقليمية وعلى راسها تطورات الملف اليمني ومشاركة القوات الجوية الكويتية في عمليات دفاعية عن المملكة العربية السعودية .

وحضر الاجتماع رئيس مجلس الوزراء بالنيابة الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير النفط الدكتور علي العمير اضافة الى حضور 33 نائبا من اعضاء مجلس الامة .

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في تصريح صحفي عقب الاجتماع « تم خلال الاجتماع الاستماع الى شرح من الوزراء المعنيين حول آخر المستجدات الاقليمية سياسيا وعسكريا وامنيا اضافة الى عرض من كبار قادة القوات المسلحة حول التطورات العسكرية المتعلقة باليمن وطبيعة المشاركة الجوية الكويتية في العمليات الدفاعية الحالية عن المملكة العربية السعودية ».

واضاف « اكد المجتمعون على اهمية العمل على تحصين الجبهة الداخلية والتكاتف الوطني سياسيا ومجتمعيا في ظل الظروف الراهنة والوقوف صفا واحدا خلف توجيهات حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله المتعلقة بصون مصالح الكويت العليا ».

ووجه الغانم في ختام تصريحه تحية تقدير واعتزاز للقوات المسلحة الباسلة ولصقور الجو الكويتيين في اداء واجب الدفاع الوطني في كل الميادين .

تبادل التحيات بين السلطتين

الشيخ محمد العبدالله والوزير علي العمير اثناء الاجتماع

جانب من الاجتماع

في كلمة ألقاها خلال تكريمه على خلفية إقرار مجلس الأمة للقانون

عبد الصمد : «المراقبين الماليين» جهاز مهم .. وهناك من حاول إجهاضه

اكد النائب عدنان عبدالصمد ان إقرار قانون المراقبين الماليين وهو جهاز مهم لافتا ان هناك من حاول إجهاضه بداعي انه سيكون محطة رقابية ستعرقل العمل والاداء بالأجهزة الحكومية.

مبينا اهمية ترشيد الإنفاق كما ان هناك محطات رقابية مهمة ويجب ان تفعل مبينا ان القانون لم يأتي بجديد حيث كان هناك نظام للمراقبين الماليين حيث سيقوم القانون الجديد بتفعيل النظام وإعطائه الإستقلالية .

وأضاف عبدالصمد في كلمة ألقاها خلال تكريمه من قبل المراقبين الماليين في ديوانه مساء أمس على خلفية إقرار مجلس الأمة لقانون للمراقبين الماليين اننا كنا دائما نلوم المراقبين الماليين وعن دورهم بسبب وجود مخالفات لافتا ان الكثير منهم أكد ان ضعف الأداء كان لعدم وجود صلاحيات وانه يتم تسجيل المخالفات وتدون ويقوم المسئول بتقييمها وتكون حسب أهواء المسئول يتم صرف الإستمارات لافتا ان هناك 9 مراقبين تم التحقيق معهم لعدم لصرفهم لإستمارات بها تجاوزات.

وبين ان من خلال ملاحظات ديوان المحاسبة وتراكمها لاحظنا وجود إحباط لعدم وجود محاسبة حيث تنتهي الملاحظات بتوصية في لجنة الميزانيات للتلافي الأخطاء العام القادم مشددا على أهمية إيجاد آلية جديدة وإعطاء الصلاحيات والإستقلالية وان هناك أمل في الرقابة للحد من المخالفات والتي تعد كبيرة في أجهزة الدولة حيث يتبين لنا انها في زيادة.

ولفتا ان هذا القانون يعد تشريعي رقابي لذا يجب ان تستخدم كادوات ويجب ان تستخدم إستخدام رشيد وفي حال إستخدامها لمثارب معينة قد تساهم في زيادة الفساد مبينا ان هذا القانون ضمن القوانين التي تحمل جانبين الرقابي والتشريعي

وشكر عبدالصمد المراقبين الماليين على تكريمة وهو ايضا تكريم لجميع اعضاء مجلس الأمة حيث تبني هذا القانون 35 نائب وهو أمر مسبق لم يتكرر حيث جرت العادة ان لايتفق الكل على قانون معين.

كذلك هناك شكر لأطراف أخري شاركت في دعم القانون ومنهم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وذلك لجهده الكبير في التوفيق مع الحكومة حيث أجري التنسيق مع الوزراء لتسهيل مرور هذا القانون كذلك رعي المفاوضات مع وزير المالية وأطراف أخري حكومية

وتابع كما نشكر رئيس الحكومة وتوجيهاته للتعاون مع مجلس الأمة في هذا القانون وقوانين أخري كما نشكر وزير المالية لدوره حيث رفض القانون في مذكرة سابقة لدواعي دستورية مبينا ان هذه المذكرة كتبت لأطراف في الوزارة وخارجها للتأثير علي وزير المالية لكن التعاون معه ساهم في تقريب وجهات النظر مبينا انه ساهم في إنجاز هذا القانون .

ونوه انه كان لدينا إصرار لإدخال القانون للرقابة علي وزارة النفط لكن واجهنا تحديات من قبل الوزير وتم وضع معوقات بحجة عرقلة العمل في القطاع النفطي حيث إشترطنا أن يمر القانون في مداولتين تمهيدا لأن يري القانون النور .

وبين اننا لاننسي المشاركين والشباب الذين ساهموا في إقرار القانون فلايفوتنا ان نشكرهم مبينا انه للأسف أحد الوزراء قام بعرقلة المشروع بحجة ان المراقب سيكون مدير كما سيكون له دور مع قانون المحاكمات التاديبية حيث سيساهمون في الإصلاح المالي .

وبين ان هناك قوانين أخري ستساهم في إصلاحات إدارية ومالية ومنها هيئة تقييم الإستثمارات المليارية حيث لدينا مؤسسات مليارية منها هيئة الإستثمار وصندوق التنمية ومؤسسة البترول والتامينات حيث تستثمر مليارات لذا يجب الإهتمام بها وانه لايوجد عليها رقابة حقيقية مستشهدا بمشاكل التامينات الإجتماعية لذا نحتاج لقوانين تؤدي للرقابة والإصلاح المالي

وبين انه يجب تحسين عملية الرقابة من خلال التفرقة فيما بين اجهزتها حيث يجب ان يتم تعيين مكاتب لتدقيق الحسابات بعيدا عن الجهات الرقابية لافتا ان هناك مجالس الإدارات ليست متفرقة بل ان هناك أشخاص يعملون في أكثر من إدارة ويتم من خلالها تمرير الموافقات عن طريق الهاتف مستغربا من سعي البعض منهم لوأد القانون حيث كان يحصل علي مميزات تصل 60 الف دينار بالسنة وذلك من قبل اللجان التي يعمل بها لذا يجب البدء بالترشيد من هذا المسئول أولا

وبين انه يجب النظر في عملية تعيين القياديين وان هناك قانون في لجنة الموارد لوضع ضوابط لتعيين قياديين فهناك من يأتون بالمراشوت للترضيات مشددا على اهمية تعيين الكفاءات لذا يجب تعيين القوي الأمين ويجب أن تكون الأمانة وتوضع علي العلم كذلك هناك قانون يتعلق بالبديل الإستراتيجي كذلك المناقصات مشددا علي اهمية القانون والشروط التي ستساهم في تحقيق اهدافه لافتا إلي اهمية سرعة إنجاز اللائحة التنفيذية من قبل الحكومة.

ووجه عبدالصمد إلي اهمية ودور المراقبين في متابعة القانون وتطبيقه وأن موقعهم حساس كما أن هناك جزاءات ومحذورات عليهم مع إعطائهم مميزات خاصة مبينا أن نجاح القانون يقع عليهم

من جانبهم أعرب عدد من المراقبين الماليين عن شكرهم للنائب عدنان عبدالصمد وأعضاء مجلس الأمة المشاركين في إنجاز هذا القانون كذلك لدورهم في إقرار هذا القانون معتبرين أنه سيساهم في تطوير الجهاز الرقابي.

عبدالصمد متحدثا

مجموعة الحوثيين الإرهابية قتلت وشردت الأبرياء من الشيبان والأطفال والنساء

العازمي : الكويت وقعت معاهدة الدفاع العربي المشترك منذ 60 عاماً وحان الوقت لتطبيقها

قال النائب احمد مطيع العازمي ان مجموعة الحوثيين الارهابية قتلت وشردت الابرياء من الشيبان والاطفال والنساء الابرياء

الى ان استغاث رئيس الدولة اليمنية باشقائه الخليجيين والعرب كي يستعيد حكمة الذي اغتصب بقوة الارهاب

واضاف العازمي اشكر صاحب السمو امير البلاد على موقفه من عاصفة الحزم فهو ابو الدستور وهذا ردا على من يشكك بان تدخل الكويت في اليمن ليس دستوريا

واوضح ان الكويت وقعت معاهدة الدفاع العربي المشترك منذ اكثر من ٦٠ عام وان الوقت الحالي وقت تطبيقها

وذكر ان الكويت تعرضت لغزو غاشم وبفضل الله غابت بتفعيل مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات من الاشقاء دول المجلس التعاون والدول العربية والمجتمع الدولي

واكد العازمي ان فئة الحوثيين باغية وارهابية قتلت البشر وحرقت بيوت الله بل وزاد طغيانهم بانهم تعدوا على المملكة العربية السعودية وهو ما يعد خط احمر

واضاف ان اي اعتداء على الشقيقة السعودية يعد اعتداء على دول مجلس التعاون الخليجي ككل

وقال العازمي نبارك ونحيي حكمة سمو امير البلاد الذي امر بالتدخل وبمشاركة الكويت في عاصفة الحزم لانه اذا حزم الامر وجب على الجميع ان يستجيب ويدافع حتى يدحر هذا الغزو البربري الحوثي الهمجي

وتابع نشد على ايدي دول مجلس التعاون والبلدان العربية المشاركة في رد هذه العصابات الطائفية والعمل على عودة الشرعية للسلطة اليمنية

وبين ان سمو امير البلاد لم يتخذ قرار مشاركة الكويت في عاصفة الحزم الا بعد ان تاكد من ان الامر دستوري وقانوني وواجب شرعي وانساني

وعلى صعيد مؤتمر المانحين الثالث لدعم السوريين وجه العازمي الشكر الجزيل لصاحب السمو امير البلاد من خلال استشعارة بمعاناة الاشقاء السوريين بسبب السلطة البربرية التي قتلت الشعب الاعزل، وتمنى ان يكون هذا المؤتمر هو الاخير وان تزول سلطة بشار الطاغي.

أكد أن «المانحين» كان ناجحاً ومتميزاً جداً

الهرشاني : اختيار الكويت لعقد المؤتمرات الإنسانية رسالة تقدير وثقة في صاحب السمو

اشاد رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب حمد سيف الهرشاني بنتائج مؤتمر المانحين الثالث لمساعدة الشعب السوري المنعقد في الكويت واصفاً المؤتمر "بالناجح والمتميز جداً".

وقال الهرشاني في تصريح صحافي ان خروج المؤتمر بتبرعات تزيد قيمتها على ٣،٨ مليار دولار جاءت نتيجة جهود مضنية قام بها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح انعكست ايجابياً على مؤتمر المانحين.

ورأى الهرشاني ان نجاح مؤتمر المانحين ما هو إلا صفحة جديدة تضاف لصفحات سابقة تمثلت في المؤتمر الأول والثاني للمانحين اللذين عقدا في الكويت خلال العامين الماضيين مؤكداً ان اختيار الكويت لعقد المؤتمرات الإنسانية ما هي إلا رسالة تقدير واحترام وثقة في سمو امير دولة الكويت.

واضاف: لقد اثبتت الكويت قدرتها وفعاليتها في تنظيم مثل هذه المؤتمرات الدولية الإنسانية

مبيناً ان اختيار صاحب السمو قائداً للعمل الانساني لم يأتي من فراغ بل تم منح لقب جديد لصاحب السمو بانه "بطل الإنسانية العالمي".

والثنى الهرشاني على جهود رئيس مجلس الوزراء وحكومته للجهود التي بذلت في تنظيم المؤتمر وإخراجهة بالصورة المشرفة لدولة الكويت وما صاحبها من ترتيبات امنية محلية وخارجية تعكس صورة الكويت متمثلة بتوجيه صاحب السمو وولي عهده الأمين.